تحليل التكلفة والعائد للسياسات المالية للقطاع المصرفيالكويتي في تحقيق اشتراطات بازل2 البيئية

رسالة مقدمة من الطالب

ناصر عفاس دهيم الدوسري

بكالوريوس(ادارة اعمال)–كلية التجارة – جامعة الزقازيق–2000

دبلوم فى علوم البيئة – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس – 2003

ماجستير فى علوم البيئة – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس – 2007

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئة

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والادارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

2015

صفحة الموافقة على الرسالة

تحليل التكلفة والعائد للسياسات المالية للقطاع المصرفي الكويتي في تحقيق اشتراطات بازل2 البيئية

رسالة مقدمة من الطالب

ناصر عفاس دهيم الدوسري

بكالوريوس(ادارة اعمال)-كلية التجارة – جامعة الزقازيق-2000

دبلوم فى علوم البيئة – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس – 2003

ماجستير فى علوم البيئة – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس – 2007

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والادارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها :-

اللجنة :-

1 – ا.د/حسين محمد عيسي .....

أستاذ المحاسبة والمراجعة

رئيس جامعة عين شمس

2 – د/محمد محمود عبد ربه .....

أستاذ المحاسبة المساعد . كلية التجارة

جامعة عين شمس

3- ا.د/طارق عبد العال حماد .....

أستاذ المحاسبة والمراجعة . كلية التجارة

جامعة عين شمس

4- د./سامي محمد معروف .....

أستاذ المحاسبة والمراجعة . كلية التجارة

جامعة قناة السويس

تحليل التكلفة والعائد للسياسات المالية للقطاع المصرفي الكويتي في تحقيق اشتراطات بازل2 البيئية

رسالة مقدمة من الطالب

ناصر عفاس دهيم الدوسري

بكالوريوس(ادارة اعمال)-كلية التجارة - جامعة الزقازيق-2000

دبلوم فى علوم البيئة – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس – 2003

ماجستير فى علوم البيئة – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس – 2007

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والادارية البيئية

تحت إشراف :

1 – ا.د/حسين محمد عيسي .....

أستاذ المحاسبة والمراجعة

رئيس جامعة عين شمس

2 – د/محمد محمود عبد ربه .....

أستاذ المحاسبة المساعد . كلية التجارة

جامعة عين شمس

3- فهد حمد المكراد .....

مدرس علوم سياسية واقتصادية

كلية التجارة- الجامعة العربية المفتوحة

ختم الإجازة:

أجيزت الرسالة بتاريخ / / 2014

موافقة مجلس المعهد **موافقة الجامعة**

/ / 2014 **/ / 2014**

"ANALYZING COST AND REVENUE OF FINANCIAL POLICIES OF KUWAITI BANK SECTOR IN ATTAINING ENVIRONMENTAL PASEL 2 STIPULATIONS "

Submitted By
Naser affaas dahaim al-dosary

B.Sc. of (Business Administration), Faculty of Commerce, Zagazig University,2000
Diploma of Environmental Sciences, Institute of Environmental Studies & Research, Ain Shams University, 2003
Master of Environmental Sciences, I Institute of Environmental Studies & Research, Ain Shams University, 2007

A thesis submitted in Partial Fulfillment
Of
The Requirement for the P.H.D
In
Environmental Science

Department of Environmental Economic Legal & Management Science
Institute of Environmental Studies and Research
Ain shams University

2015

APPROVAL SHEET

"ANALYZING COST AND REVENUE OF FINANCIAL POLICIES OF KUWAITI BANK SECTOR IN ATTAINING ENVIRONMENTAL PASEL 2 STIPULATIONS "

Submitted By

Naser affaas dahaim al-dosary

B.Sc. of (Business Administration), Faculty of Commerce, Zagazig University,2000
Diploma of Environmental Sciences, Institute of Environmental Studies & Research, Ain Shams University, 2003
Master of Environmental Sciences, I Institute of Environmental Studies & Research, Ain Shams University, 2007

This thesis Towards P.H.D in Environmental Science
Has been Approved by:

Name Signature

1- Prof. Dr. Hussein ahmed eissa …….
Prof of economic
Charmin Ain shams university

2- Prof. Dr. Mohamed abd rabou ……..
Prof of economic
Faculty of commerce
Ain shams university

3- Prof. Dr. Tarek abd-elaal Hamad …….
Prof of economic
Dean Faculty of commerce
Ain shams university

4- prof. Dr. samy Mohamed marouf …….
Prof of economic
Faculty of commerce
Seues of canal University

"ANALYZING COST AND REVENUE OF FINANCIAL POLICIES OF KUWAITI BANK SECTOR IN ATTAINING ENVIRONMENTAL PASEL 2 STIPULATIONS "

Submitted By
Naser affaas dahaim al-dosary

B.Sc. of (Business Administration), Faculty of Commerce, Zagazig University,2000
Diploma of Environmental Sciences, Institute of Environmental Studies & Research, Ain Shams University, 2003
Master of Environmental Sciences, I Institute of Environmental Studies & Research, Ain Shams University, 2007

A thesis submitted in Partial Fulfillment
Of
The Requirement for the P.H.D
In
Environmental Science

Under the supervision of :-

1- Prof. Dr. Hussein ahmed eissa …….
Prof of economic
Charmin Ain shams university

2- Prof. Dr. Mohamed abd rabou ……..
Prof of economic
Faculty of commerce
Ain shams university

3- Dr. Fahd hamad al-mekrad ……
Prof of economic
Faculty of commerce
The open Arabic university

الفهرس

م	الموضوع	الصفحات
	الفصل الأول :- دراسة تمهيدية	
	المبحث الأول :- مدخل الدراسة	
١	أولا :- مقدمة الدراسة	٥-١٢
٢	ثانيا :- مشكلة الدراسة	١٢-١٣
٣	ثالثا :- أهمية الدراسة	١٣
٤	رابعا :- أهداف الدراسة	١٤
٥	خامسا :- فروض الدراسة	١٤
٦	سادسا :- مصطلحات الدراسة	١٤-١٦
	المبحث الثاني :- الدراسات السابقة	١٧-٢١
	الفصل الثاني :- تحليل التكلفة والعائد للسياسات المالية للقطاع المصرفي الكويتي	
	المبحث الأول :- مفاهيم وإجراءات التكلفة والعائد	
٩	مقدمة	٢٢-٢٤
١٠	أولا :- تعريف أسلوب تحليل التكلفة والعائد	٢٤-٢٥
١١	ثانيا :- منهج أسلوب تحليل التكلفة والعائد	٢٥
١٢	ثالثا :- سمات أسلوب تحليل التكلفة والعائد	٢٦
١٣	رابعا :- خطوات أسلوب تحليل التكلفة والعائد	٢٦
١٤	خامسا :- استخدامات أسلوب تحليل التكلفة والعائد	٢٧
١٥	سادسا :- معايير تقييم الاستثمار مع أسلوب تحليل التكلفة والعائد	٢٧
	المبحث الثاني :- السياسات المالية المصرفية في ضوء التكلفة والعائد	
١٦	أولا :- السياسات المالية للقطاع المصرفي في ضوء تحليل التكلفة والعائد	٢٧-٣٥
١٧	ثانيا :- المنهج المعياري أو النمطي	٣٥-٣٧
١٨	ثالثا:- الخطوات الأساسية في نموذج التكلفة والعائد	٣٧-٣٩

تابع الفهرس

١٩	رابعا :- مبررات إختيار عناصر منهجية التكلفة والعائد	٣٩-٤١
٢٠	خامسا :- المنهج المعتمد علي القياس الداخلي	٤٣-٤٩
٢١	سادسا :- انعكاسات بازل ٢ علي النظام المصرفي الكويتي	٤٩-٦٣
	الفصل الثالث :- إتفاقية بازل ٢ والاشتراطات البيئية وعلاقتها بالرقابة المصرفية الفعالة	
	المبحث الأول :- أساسيات الرقابة المصرفية الفعالة	
٢٢	أولا :- تحليل طبيعة وضوابط الرقابة المصرفية	٦٤-٦٦
٢٣	ثانيا :- تحليل مخاطر الرقابة المصرفية	٦٦-٧٠
	المبحث الثاني :- اتفاقية بازل لكفاية رأس المال	
٢٤	أولا :- نشأة وتطور لجنة بازل المصرفية	٧١-٧٢
٢٥	ثانيا :- اتفاقية بازل الأولي	٧٢-٧٧
٢٦	ثالثا :- أهداف لجنة بازل	٧٧
٢٧	رابعا :- دوافع تطوير بازل الأولي	٧٧ -٧٩
٢٨	خامسا :- اتفاقية بازل الثانية	٧٩-٨١
٢٩	سادسا :- الخصائص الجديدة لمقترحات كفاية رأس المال	٨١-٨٥
٣٠	سابعا :- مقررات بازل ٢،١ وانعكاساتها علي القطاع المصرفي	٨٦-٩٤
	المبحث الثالث :- نظرة عامة علي أداء القطاع المصرفي الكويتي خلال فترة الأزمة المالية العالمية	٩٥ -١٠٧
	الفصل الرابع :- مناقشة وتحليل الدراسة الميدانية	
	المبحث الأول :- الاطار المنهجي للدراسة	
٣٢	أولا :- نوع ومنهج الدراسة	١٠٨

تابع فهرس الدراسة

م	الموضوع	الصفحات
٣٣	ثانيا :- أسلوب جمع البيانات	١٠٨
٣٤	ثالثا :- مجتمع وعينة الدراسة	١٠٨-١٠٩
٣٥	رابعا :- الصدق والثبات	١٠٩
٣٦	خامسا :- أساليب التحليل الاحصائي	١٠٩-١١٠
	المبحث الثاني :- مناقشة وتحليل الدراسة الميدانية	١١١-١٣١
	المبحث الثالث :- النموذج المقترح	١٣٢-١٤٧
	الفصل الخامس :- نتائج وتوصيات الدراسة	
	أولا :- نتائج الدراسة	١٤٨-١٤٩
	ثانيا :- توصيات الدراسة	١٥٠
٣٧	مراجع الدراسة	١٥١-١٥٥
٣٨	ملاحق الدراسة	١٥٦-١٥٧

فهرس الجداول

رقم	الموضوع	الصفحات
١	عينة الدراسة حسب المؤهل	١١١
٢	عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	١١١
٣	أراء عينة الدراسة في فقرات القسم الأول	١١٢-١١٣
٤	أراء عينة الدراسة في فقرات القسم الثاني	١١٥-١١٧
٥	الفرق بين المستقصي منهم طبقا للمؤهل الدراسي	١١٩
٦	الفرق بين المستقصي منهم طبقا للمؤهل الدراسي وعبارات الأداة	١٢٠
٧	أراء المستقصي منهم طبقا للمؤهل الدراسي	١٢١-١٢٢
٨	الفرق بين المستقصي منهم تبعا لسنوات الخبرة	١٢٣
٩	الفرق بين المستقصي منهم تبعا لسنوات الخبرة وعبارات الأداة	١٢٤
١٠	الفرق بين المستقصي منهم تبعا لسنوات الخبرة	١٢٥-١٢٦
١١	قيمة معامل الارتباط ومستوي الدلالة	١٢٧-١٢٨
١٢	يوضح مدي وجود علاقة بين صرامة شروط التمويل المصرفي وخفض الملوثات الناتجة عن الناتج والاستهلاك	١٢٩
١٣	يوضح مدي وجود علاقة بين صرامة شروط التمويل المصرفي والقيام بالرقابة المحكمة علي قروض المشروعات الصناعية	١٣٠
١٤	يوضح مدي وجود علاقة بين انخفاض القروض وتحقيق التنمية المستدامة	١٣١

المبحث الأول :- مدخل الدراسة

أولا :- مقدمة الدراسة

تأثر قطاع البنوك في الكويت جراء الأزمة المالية العالمية ودخل في معضلة كبيرة أثرت علي الإقراض وهو المحرك الرئيسي للاقتصاد، وقد تدخلت الحكومة لإعطاء الثقة في النظام المصرفي ، وتحفيزه علي الإقراض عبر خطة الإنقاذ الاقتصادي، وتهدف المتطلبات الصارمة لإدارة رأس المال والمخاطر إلي تحفيز الاستقرار المالي العالمي من خلال تأكيد البنوك لقدرتها علي تقدير وإدارة مخاطرها لكن مع هذا كله لم تخفف التوجيهات الملائمة كفاية رأس المال والتي تستطيع أن تقلص من خسائر العمليات التشغيلية من نتائج الأزمة الحالية بسبب في التطبيقات غير المكتملة لمعايير بازل والتي تنص علي إجراءات الاستدامة في العمل المصرفي.

وقد تراجعت حقوق المساهمين لدي البنوك الكويتية وتشمل رأس المال المدفوع ، والاحتياطيات ، أسهم الخزينة ، أسهم المنحة المقترحة ، التوزيعات النقدية المقترحة والأرباح المرحلة غير الموزعة أو غير المحولة إلي مخصصات بما قيمته ٦٤٩,٦ مليون دينار ونسبته ١٢,٦% لتصل إلي ٤٤٩٩,١ مليون دينار(٦٥,٨% للبنوك التقليدية) في نهاية عام ٢٠٠٨ بالمقارنة مع حقوقهم التي وصلت في نهاية عام ٢٠٠٧ إلي ٥١٤٨,٧ مليون دينار .

وقد أثر ذلك علي برامج البيئة والتنمية المستدامة في القترة من عام ٢٠٠٥ لغاية ٢٠٠٨ حيث أن عدد المشاريع المنجزة بلغ ٥٤ مشروعا والمشاريع الجارية ٣٤ مشروعا فيما بلغ عدد المشاريع المقترحة ٣٦ مشروعا وهو رقم أقل من المنفذ قبل الأزمة المالية .

تخطط ١٠٠ دولة تقريباً لتطبيق معايير بازل ٢ في غضون الأعوام القليلة القادمة ، تبعاً لإحصائية صدرت عام ٢٠٠٦ عن معهد الاستقرار المالي من خلال توفير سلسلة من الخيارات والبحوث تحت بند المحور الأول ، فإن معايير بازل ٢ تسمح للبنوك بتنوع درجات التعقيد في عملياتها التشغيلية لتكون مغطاة تحت إطار العمل ذاته، أما الأسلوب المعياري وهو أسلوب التقييم الائتماني الخارجي فيستخدم أوزان مخاطر الأصول المرتكزة علي تصنيفات الوكالات الخارجية، في حين أن نسختها المبسطة مثل بازل١ تعمل من خلال أوزان المخاطر المحددة بعملية الإشراف.

أظهرت معايير بازل ٢ بعد أزمة السوق المالية ، أن مشاكل السوق ذهبت إلي أبعد من نطاق إطار كفاية رأس المال ، وأبرزت هذه الأزمة ضرورة التقديرات الشاملة الصحيحة والسليمة لجودة الأصول الأساسية ، لأنه من دون هذه التقديرات فإن أي نظام قانوني سيصبح فوراً غير فاعل أو غير مؤثر.

وتتطرق معايير بازل ٢ إلي جميع المسائل التنظيمية المتجسدة في الدروس المستفادة من أحداث السوق الحالية، فهي علي وجه الخصوص ليست معياراً لقياس السيولة فقط، علي الرغم من أنها تعترف بأن مراكز أوضاع رأس المال في البنوك قد تؤثر في قدرتها في الحصول علي السيولة وخاصة في أوقات الأزمة فهي تتطلب من البنوك تقييم ملاءة رؤوس أموالها في سياق سيولتها وسيولة الأسواق التي تعمل بها.

المسئولية البيئية للجهاز المصرفي

المسئولية البيئية حاجة اجتماعية بقدر ما هي حاجة فردية لأن المجتمع بأسره في حاجة إلى الفرد المسئول اجتماعياً، وحاجته إلى المسئول دينيا، ومهنياً، وقانونياً، بل إن الحاجة إلى الفرد المسئول اجتماعياً أشد إلحاحا في مجتمعنا الحالي، والمسئولية البيئية لا تترتب عادة إلا على فعل يقوم به الإنسان في إطار اجتماعي وبيئي منظم، ذلك لأن المسئولية ترتبط ارتباطا وثيقاً بالإنسان وفعله في صيغته الفردية أو الجماعية، كما أنها قيمة اجتماعية تعني الاعتماد المتبادل بين الأفراد ومساعدة بعضهم بعضاً، أي مسئولية كل فرد نحو أخيه ورعايته، كما أن المسئولية البيئية هي مسئولية ذاتية بالفرد، ومسئولية نحو الجماعة المنعكسة في ذاته، حيث يكون الفرد مسئولاً ذاتيا أي أمام ذاته، أو أمام صورة الجماعة المنعكسة في ذاته(١)، وتتكون المسئولية لدي الفرد عندما يقتنع تماما بالاعتماد المتبادل بينه وبين الأخريين ويصبح أكثر تفكيرا فيهم، وهي بذلك تعني مسئولية كل فرد عن أخيه الإنسان ورعايته(٢).

[1] Gisela Konopka. Social group work a helping process, seconded .Englewood kliffs N.Y. prenks Hall IVc. 1995, p. 50.

[2] Joseph Andirson: Social work methods and processes, N.Y. wods worth, INC, 2001, p. 103.

وتعرف المسئولية لغوياً هي أن الإنسان مسئول عن فعلق قام به في الماضي، وخلف وراءه آثاراً معينة وهو الذي يتحمل تبعية هذه الآثار والنتائج(١).

ويرى بيرمان أن ظروف مجتمعات عالم اليوم تقتضي ضرورة اهتمام رجال التربية بتنمية المسئولية البيئية لدى تلاميذ وطلاب مختلف المراحل التعليمية وقد ترتب على ذلك عديد من التحديات حيث كانت هذه الجهود تتم في البداية على نحو منفرد وكانت هناك استراتيجيات تربوية عديدة تدور حول مختلف جوانب المسئولية الاجتماعية والبيئية مثل التعليم التعاوني وحل الصراعات والتعليم وحل الصراعات والتعليم متعدد الثقافات والنمو الخلقي والتربة الدولية والتربية البيئية وخدمة المجتمع والاشتراك في القضايا السياسية الاجتماعية وهي استراتيجيات اندمجت وتكاملت في برامج تجعل المسئولية الاجتماعية والبيئية مكونا أساسيا في كل من المنهج المدرسي والثقافة المدرسية، ويرى بيرمان أنها تتضمن عدة جوانب وأبعاد تعتبر بمثابة خصائص وصفات للشخص المسئول وهذه الجوانب والأبعاد تتمثل في أحساس الفرد أن له جذور داخل المنظومة الاجتماعية الأكبر وداخل المجتمعات المتداخلة المتفاعلة والتي تتدرج من المحلية إلى الكوكبية ، الوعي بالطرق التي يمكن للفرد أن يتأثر بها ويستطيع أن يؤثر بها ويستطيع أن يؤثر بها على عالمه الاجتماعي والسياسي والشعور بخبرة الإحساس بالصلة والاعتماد المتبادل بينه وبين الآخرين والاقتناع والتسليم بان حدود هويته لا تضيق حوله أي لا تقتصر عليه وحده كفرد بل تتسع لتصبح كما تقول (جين هاوستن) ذات هوامش وتخوم واسعة فالآخرون والعالم ككل جزء من الذات .(٢)

المسئولية موقف أخلاقي تجاه الجماعة موقف تساءل من الذات ذاتها والمجتمع شاهد، هي مساءلة يكون فيها الضمير الاجتماعي في الذات مواجها ذاته، أو تكون فيه الذات في مواجهة ضميرها الاجتماعي.

فالمسئولية البيئية هي نقطة التقاء الفردي بالاجتماعي، والذاتي بالثقافي، فعندما تكون مساءلة الذات في مواجهة الذات، واحتكامها إلى معيار استيفاء الذات حق فهم الجماعة التي تنتمي

---

[1] بن منظور: لسان العرب، المجلد الخامس، بيروت، ١٩٩٤، ص ٢٣١.

[2] Sheldon ;Berman H (1993):The Development of Social " Ph .D Dissertation .Michigan .U.M.I. Dissertation Service,p 16 .

إليها والاهتمام بها والمشاركة لها، عندئذ تكون هذه مسئولية بيئية، فالمسئولية البيئية، من حيث هي مساءلة الذات للذات عن حق الجماعة على الفرد فهما واهتماماً ومشاركة(١).

وهي مسئولية أخلاقية في صحيحها، هي مسئولية أخلاقية في عناصرها بمكوناتها في محركاتها وبواعثها في حركتها ووجهتها، في غايتها ومقصدها في دلالتها ومعناها ولكن إذا كانت المسئولية البيئية تكويناً ذاتياً، فإنها في جانب كبير من نشأتها ونموها نتاج اجتماعي، أي هي اكتساب وتعلم، أي هي نتاج الظروف والعوامل والمؤثرات التربوية والاجتماعية التي يتعرض لها الفرد الإنساني في مراحل نموه المختلفة، من هذه الظروف والعوامل والمؤثرات ما يساعد توافره على النمو السليم للمسئولية البيئية، ويؤدي النقص فيها إلى إعاقة هذا النمو وتعطليه.

إن الأضرار التي تحدث للبيئة المحيطة نتيجة لأنشطة الإنتاجية الاقتصادية للوحدات الاقتصادية (مشروعات بيئة الأعمال) قد يترتب عليها الآتي :

أ- تحقيق الأرباح لمشروعات بيئة الأعمال.

ب- تتحمل البيئة المحيطة (الطبيعة والطاقات البرية والمادية في المجتمع) خسائر دون أن يكون هناك تعويض عن تلك الخسائر أو حتي مساءلة المتسبب فيها.

ويرجع السبب في ذلك إلي أن العلاقة بين أنماط السلوك الاقتصادي لمشروعات بيئة الأعمال والمشكلات البيئية في كثير من دول العالم – ومن بينها الكويت قائمة علي مبدأ إثبات العلاقة السببية ، وهو مبدأ قانوني متعارف عليه بين رجال القانون ، ويقضي هذا المبدأ بأن المتسبب في التلوث يلتزم بالتعويض(٢).

ونظرا لأن المسئولية البيئية هي التزام من المشروعات والأطراف الأخرى في المجتمع بتحقيق حماية واستقرار البيئة ، فإن هذه المسئولية يمكن النظر إليها من زاويتين .

الأولى :- مشروعات بيئة الأعمال الملوثة التي تعين عليها الالتزام بتحقيق الأهداف البيئية.

---

[1] سيد أحمد عثمان: التحليل الأخلاقي للمسئولية الاجتماعية، الأنجلو المصرية،٢٠٠٩ ، ص ٨ .

[2] Patrick Van Roy, Credit Ratings and the Standardized Approach to Credit Risk in Basel II, European Central Bank, working Papers, Aug2005 .

الثانية :- الأطراف الأخرى في البيئة المحيطة (المجتمع – المؤسسات – الأفراد) والتزامها بمراقبة ومتابعة مدي تنفيذ المشروعات لأهدافها البيئية.

وحيث أن مشروعات بيئة الأعمال – ونتيجة لقصور التمويل الذاتي ليها – تلجأ إلي الجهاز المصرفي للحصول منه علي القروض والتسهيلات الائتمانية اللازمة لاستكمال مصادر تمويل استثماراتها الثابتة والجارية فإن علي الجهاز المصرفي – كأحد أطراف البيئة المحيطة الذي يحصل منها علي مصادر أمواله ويصدر إليها خدماته المصرفية وأهمها القروض والتسهيلات الائتمانية – مسئولية حماية البيئة عن طريق الامتناع عن تمويل المشروعات التي تحدث ملوثات ونفايات تؤدي إلي الإضرار بممتلكات وثروات وصحة الأفراد في البيئة المحيطة.

يستفاد مما سبق أن المسئولية البيئية للجهاز المصرفي تفرض عليه بالضرورة العمل علي حماية البيئة بالامتناع عن تمويل المشروعات التي تحدث ملوثات ونفايات تؤدي إلي الإضرار بممتلكات وثروات وصحة الأفراد في البيئة المحلية.

ويستفاد مما سبق أن المسئولية البيئية للجهاز المصرفي تفرض عليه بالضرورة العمل علي حماية البيئة بالامتناع عن تمويل المشروعات التي تؤدي إلي تلوثها واستنزاف مواردها الطبيعية وذلك باستخدام مجموعة من المعايير البيئية التي يتعين دراستها – بالإضافة إلي المعايير الحالية قبل اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي لمشروعات بيئة الأعمال.

ويتكون القطاع المصرفي الكويتي من البنك المركزي ومجموعة البنوك التجارية والمتخصصة في الكويت، ويقوم هذا القطاع بدور حيوي في الحفاظ علي التوازن المالي والاستقرار الاقتصادي وتعزيز الثقة والشفافية في العمليات المصرفية علي كافة المستويات في الاقتصاد الكويتي، ويتميز القطاع المصرفي الكويتي بالاستقرار والكفاءة العالية والقدرة علي الاستجابة للمتغيرات التي تفرضها مختلف التطورات الإقليمية والدولية بما في ذلك العولمة والتوجه المتزايد نحو تحرير الخدمات المالية في إطار منظمة التجارة العالمية.

<u>بنك الكويت الوطني</u>

بنك الكويت الوطني هو أول وأعرق مؤسسة مالية ومصرفية في منطقة الخليج العربي ودولة الكويت. تأسس عام ١٩٥٢ ليكون أول بنك وطني محلي وأول شركة مساهمة في الكويت